Distr.
LIMITED

A/C.2/33/L.47
28 November 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي

أثيوبيا ، افغانستان ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، العراق ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، كوبا ، منغوليا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية : مشروع قرار

دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وخطة العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير كذلك الى قراراتها ٣٣٣٥ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٨٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ و ٣٢/١٧٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

واذ لا تفرب عن بالها الاحكام ذات الصلة بالموضوع من اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية

والتعاون في الميدان الصناعي (١) ، التي تتضمن ، في جملة أمور ، الاعتراف بأهمية ضمان دور مناسب للقطاع العام في تعزيز التنمية الصناعية للبلدان النامية ،

واذ تؤكد على ضرورة زيادة تبادل الخبرة فيما يتعلق بدور القطاع العام ، ولا سيما فيما بين البلدان النامية ، عن طريق اجراء دراسة اكثر تفصيلا لجوانبه المختلفة ،

واذ تؤكد من جديد حق كل دولة في ان تمارس السيادة التامة والدائمة على مواردها الطبيعية لفائدة شعبها ،

واذ تلاحظ مع التقدير المبادرات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية للامم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى ، على التوالي ، في قراريهما ٤٨ (د - ١٢) المؤرخ في ٢٦ ايار/مايو ١٩٧٨ و ١٨١ (د - ٣٤) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٨ بغية تقوية دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ،

١ - تحيط علما بتقرير الامين العام (E/1078/76) عن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ؛

٢ - توصي بأن تؤخذ في الاعتبار اهمية تنمية وتقوية القطاع العام في البلدان النامية بوصفه احدى وسائل تحقيق الغايات الانمائية لتلك البلدان لدى صياغة الاقتراحات المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الثمانينات؛

٣ - تؤيد قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٨/٦٠ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ بشأن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، و ١٩٧٨/٦ المؤرخ في ٤ ايار/مايو ١٩٧٨ بشأن الادارة العامة والمالية العامة للتنمية خلال عقد الثمانينات ؛

٤ - تدعو حكومات البلدان النامية الى القيام ، اذا رأت ذلك ضروريا ، بدراسة امكانية وضع اهداف وطنية لتقوية دور القطاع العام ودور الادارة العامة والمالية العامة في تنميتها الاقتصادية خلال عقد الثمانينات ، بالاضافة الى التدابير التي قد تكون مطلوبة لتحقيق تلك الاهداف ؛

٥ - ترجو من اللجان الاقليمية والمؤسسات المعنية الاخرى داخل منظومة الامم المتحدة ان تسهم ، من واقع تجربتها في مساعدة الامين العام على مواصلة دراسة دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ؛

٦ - ترجو كذلك من الامين العام ان يواصل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، مع ايلاء اعتبار خاص لدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المأمونة للبلدان النامية ؛

٧ - تدعو الامين العام الى ان يأخذ هذا القرار في الاعتبار لدى اعداد تقرير شامل وتفصيلي وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٩ .

- - - - -

(١) انظر A/10112، الفصل الرابع .